

## ➤ إطلاق تقرير اقتصاد المعلومات 2015

- الأهرام: الإسكوا تطلق تقرير اقتصاد المعلومات 2015
  - اليوم السابع: الإسكوا تطلق تقرير اقتصاد المعلومات لعام 2015 من بيروت
  - موقع النشرة: "الإسكوا" أطلقت تقرير اقتصاد المعلومات 2015
  - الوكالة الوطنية للإعلام: الإسكوا أطلقت تقرير اقتصاد المعلومات 2015: التسوق عبر الإنترنت يتفاوت بين البلدان والمناطق
  - أخبارك.نت: الإسكوا تطلق تقرير اقتصاد المعلومات 2015
  - لبيانون فايلز: الإسكوا: التسوق عبر الإنترنت يتفاوت بين البلدان والمناطق
  - كلام أخبار: الإسكوا تطلق تقرير اقتصاد المعلومات 2015
  - ImLebanon: «الإسكوا» تطلق تقرير «اقتصاد المعلومات 2015»
  - صحيفة المستقبل: «الإسكوا» تطلق تقرير «اقتصاد المعلومات 2015»
  - صحيفة الديار: «الإسكوا» تطلق تقرير «الأونكتاد» حول التجارة الإلكترونية لبنان في المرتبة السابعة والتنسيق لمكافحة الجرائم الإلكترونية
- 
- **The Daily Star:** Arab world lags behind Western states in e-commerce
  - **Zawya:** Arab world lags behind Western states in e-commerce
- 

## الإسكوا تطلق تقرير اقتصاد المعلومات 2015

الأهرام

تعقد منظمة الإسكوا مؤتمراً صحفياً غدا الثلاثاء، في مقر الأمم المتحدة، بالعاصمة اللبنانية بيروت، لإطلاق تقرير اقتصاد المعلومات 2015 الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، والذي يحمل عنوان "إطلاق إمكانات التجارة الإلكترونية لفائدة البلدان النامية".

حيث سيعرض رئيس وحدة الاتصال ونشر الإحصاءات في شعبة الإحصاء رامي الزعترى أبرز ما جاء في التقرير، كما ستلقي هانيا الديماسي من قسم الابتكار في شعبة التكنولوجيا من أجل التنمية مداخلته حول وتنسيق التشريعات السيبرانية في المنطقة العربية وتوضح مبادرات وجهود الإسكوا في هذا الخصوص.

يعرض التقرير بإيجاز الفرص التي تتيحها التجارة الإلكترونية وأهم التحديات التي تعترضها، ويتناول مدى جهوزية 130 اقتصاداً عالمياً في ما خصّ التجارة الإلكترونية، مظهراً ازدهار هذا النوع من التجارة في

البلدان النامية. كما يكشف التقرير الثغرات الكبيرة في القوانين والتشريعات السيبرانية في هذه البلدان، ويحث الخبراء على وضع استراتيجيات تُعنى بتطوير التجارة الإلكترونية وسنّ قوانين من شأنها زيادة الأمن وثقة المستهلك بالمعاملات الإلكترونية.

---

## الأسكوا تطلق تقرير اقتصاد المعلومات لعام 2015 من بيروت

اليوم السابع

تعقد لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا الأسكوا مؤتمراً صحفياً اليوم الثلاثاء، في بيت الأمم المتحدة ، ببيروت، لإطلاق تقرير اقتصاد المعلومات لعام 2015 الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، والذي يحمل عنوان "إطلاق إمكانات التجارة الإلكترونية لفائدة البلدان النامية". وسيعرض رئيس وحدة الاتصال ونشر الإحصاءات في شعبة الإحصاء رامي الزعتري، خلال المؤتمر أبرز ما جاء في التقرير، كما ستلقى هانيا الديماسي من قسم الابتكار في شعبة التكنولوجيا من أجل التنمية مداخلة حول تنسيق التشريعات السيبرانية في المنطقة العربية وتوضح مبادرات وجهود الإسكوا في هذا الخصوص. يعرض التقرير بإيجاز الفرص التي تتيحها التجارة الإلكترونية وأهم التحديات التي تعترضها، ويتناول مدى جاهزية 130 اقتصاداً عالمياً فيما خصّ التجارة الإلكترونية، مظهراً ازدهار هذا النوع من التجارة في البلدان النامية. ويكشف التقرير الثغرات الكبيرة في القوانين والتشريعات السيبرانية في هذه البلدان، ويحث الخبراء على وضع استراتيجيات تُعنى بتطوير التجارة الإلكترونية وسنّ قوانين من شأنها زيادة الأمن وثقة المستهلك بالمعاملات الإلكترونية.

---

## الاسكوا اطلقت تقرير اقتصاد المعلومات 2015: التسوق عبر الإنترنت يتفاوت بين البلدان والمناطق

الوكالة الوطنية للإعلام

اطلقت "الاسكوا" خلال ندوة اعلامية في بيت الأمم المتحدة في بيروت، تقرير "اقتصاد المعلومات 2015" الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "الأونكتاد"، بعنوان "إطلاق إمكانات التجارة الإلكترونية لفائدة البلدان النامية".

الزعتري

واعلن رئيس وحدة الاتصال ونشر الإحصاءات في شعبة الإحصاء في "الإسكوا" رامي الزعتري خلال الندوة، أن "مدى التسوق عبر الإنترنت يتفاوت كثيراً بين الناس في مختلف البلدان والمناطق. فعلى سبيل المثال، بلغت نسبة الأفراد الذين اشتروا بضائع وخدمات من خلال الإنترنت 1 في المائة فقط في تونس،

و17 في المائة في قطر، و14 في المائة في الإمارات العربية المتحدة، و6 في المائة في عمان، مقارنة بـ70% في المملكة المتحدة وغيرها من البلدان المتقدمة".

وقال: "إن التجارة الإلكترونية العالمية تنمو وتتطور بشكل ملحوظ، إذ بلغت قيمة التجارة الإلكترونية العالمية بين المؤسسات التجارية والمستهلك نحو 1.2 تريليون دولار. وفي حين أن هذه القيمة صغيرة جدا بالمقارنة بقيمة التجارة الإلكترونية فيما بين المؤسسات التجارية والتي تتجاوز 15 تريليون دولار، فإن هذا القطاع ينمو بوتيرة أسرع، ولاسيما في آسيا وأفريقيا. ويتيح هذا المجال إمكانات كبيرة لنمو التجارة الإلكترونية في البلدان النامية".

أضاف: "إن التقرير يلاحظ أن نطاق مشاركة البلدان النامية في التجارة الإلكترونية والاستفادة منها أخذ في الاتساع. ويعزى ذلك أولاً إلى تحسّن الربط بالإنترنت، مع انتشار استخدام الهواتف المحمولة وشبكات التواصل الاجتماعي، وارتفاع مستويات استخدام الإنترنت. وثانياً، تؤدي تطبيقات ومنصات التجارة الإلكترونية وحلول الدفع الجديدة إلى تيسير الانخراط في التجارة الإلكترونية. وثالثاً، تظهر بسرعة، في البلدان النامية، بما في ذلك في أقل البلدان نمواً، الشركات الإلكترونية المحلية التي تقدم خدمات في التجارة الإلكترونية مصممة وفقاً للطلب المحلي".

وأشار إلى أنه "في الوقت الذي تؤثر الجرائم الإلكترونية في مدى استعداد المشتريين والبائعين على السواء لإجراء معاملات على شبكة الإنترنت، أظهر التقرير أن سن قوانين لتيسير تحقيق الأمن والثقة في إجراء المعاملات على شبكة الإنترنت هو أمر ضروري ولكن يختلف اختلافاً كبيراً من بلد إلى آخر مع وجود ثغرات كبيرة في كثير من البلدان النامية".

إدلبي

وكانت الندوة بدأت بكلمة لرئيسة قسم الابتكار في شعبة التكنولوجيا من أجل التنمية في الإسكوا نبال أدلبي، قالت فيها "إن المنطقة العربية قد شهدت قفزة نوعية في صياغة التشريعات السيبرانية في السنوات الأخيرة في مجال المعاملات الإلكترونية والجرائم السيبرانية، بينما ما زالت تعاني من ضعف القوانين المتعلقة بحقوق الأفراد ومنها قوانين حماية المستهلك أو حماية الخصوصية والبيانات الشخصية في الفضاء السيبراني".

الديماسي

وتحدثت في الندوة أيضاً الباحثة المساعدة في قسم الابتكار هانيا الديماسي، حول تنسيق التشريعات السيبرانية في المنطقة العربية، فركزت على الوضع والتحديات في المنطقة. وأشارت إلى "التباين الكبير بين دول المنطقة في ما يخص التشريعات السيبرانية، وإلى أن معظم هذه الدول يفتقر لوجود تشريعات متكاملة للفضاء السيبراني، كما تعاني من بطء في اعتماد القوانين السيبرانية نتيجة تعدد الجهات المعنية بإصدارها وإقرارها".

وركزت على دور الإسكوا في تنسيق التشريعات السيبرانية في المنطقة، وقالت: "إن اهتمام الإسكوا بالتشريعات السيبرانية يعود إلى العام 2007، إذ أنها تساهم في بناء مجتمع معرفة عربي وذلك وفقاً لتوصيات القمة العالمية لمجتمع المعلومات WSIS، كما تعمل على تحفيز التكامل الإقليمي بين الدول العربية".

---

## الإسكوا تطلق تقرير اقتصاد المعلومات 2015

أخبارك.نت

تعقد منظمة الإسكوا مؤتمراً صحفياً غدا الثلاثاء، في مقر الأمم المتحدة، بالعاصمة اللبنانية بيروت، لإطلاق تقرير اقتصاد المعلومات 2015 الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، والذي يحمل عنوان "إطلاق إمكانات التجارة الإلكترونية لفائدة البلدان النامية".

حيث سيعرض رئيس وحدة الاتصال ونشر الإحصاءات في شعبة الإحصاء رامي الزعتري أبرز ما جاء في التقرير، كما ستلقي هانيا الديماسي من قسم الابتكار في شعبة التكنولوجيا من أجل التنمية مداخلة حول وتنسيق التشريعات السيبرانية في المنطقة العربية وتوضح مبادرات وجهود الإسكوا في هذا الخصوص.

يعرض التقرير بإيجاز الفرص التي تتيحها التجارة الإلكترونية وأهم التحديات التي تعترضها، ويتناول مدى جهوزية 130 اقتصاداً عالمياً في ما خصّ التجارة الإلكترونية، مظهراً ازدهار هذا النوع من التجارة في البلدان النامية. كما يكشف التقرير الثغرات الكبيرة في القوانين والتشريعات السيبرانية في هذه البلدان، ويحثّ الخبراء على وضع استراتيجيات تُعنى بتطوير التجارة الإلكترونية وسنّ قوانين من شأنها زيادة الأمن وثقة المستهلك بالمعاملات الإلكترونية.

---

## الإسكوا: التسوق عبر الإنترنت يتفاوت بين البلدان والمناطق

لييانون فايلز

أطلقت "الإسكوا" خلال ندوة اعلامية في بيت الأمم المتحدة في بيروت، تقرير "اقتصاد المعلومات 2015" الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "الأونكتاد"، بعنوان "إطلاق إمكانات التجارة الإلكترونية لفائدة البلدان النامية".

واعلن رئيس وحدة الاتصال ونشر الإحصاءات في شعبة الإحصاء في "الإسكوا" رامي الزعتري خلال الندوة، أن "مدى التسوق عبر الإنترنت يتفاوت كثيرا بين الناس في مختلف البلدان والمناطق. فعلى سبيل المثال، بلغت نسبة الأفراد الذين اشترؤا بضائع وخدمات من خلال الإنترنت 1 في المائة فقط في تونس، و17 في المائة في قطر، و14 في المائة في الإمارات العربية المتحدة، و6 في المائة في عمان، مقارنة بـ70% في المملكة المتحدة وغيرها من البلدان المتقدمة".

وقال: "إن التجارة الإلكترونية العالمية تنمو وتتطور بشكل ملحوظ، إذ بلغت قيمة التجارة الإلكترونية العالمية بين المؤسسات التجارية والمستهلك نحو 1.2 تريليون دولار. وفي حين أن هذه القيمة صغيرة جدا بالمقارنة بقيمة التجارة الإلكترونية فيما بين المؤسسات التجارية والتي تتجاوز 15 تريليون دولار، فإن هذا القطاع ينمو بوتيرة أسرع، ولاسيما في آسيا وأفريقيا. ويتيح هذا المجال إمكانات كبيرة لنمو التجارة الإلكترونية في البلدان النامية".

أضاف: "إن التقرير يلاحظ أن نطاق مشاركة البلدان النامية في التجارة الإلكترونية والاستفادة منها أخذ في الاتساع. ويعزى ذلك أولا إلى تحسّن الربط بالإنترنت، مع انتشار استخدام الهواتف المحمولة وشبكات التواصل الاجتماعي، وارتفاع مستويات استخدام الإنترنت. وثانيا، تؤدي تطبيقات ومنصات التجارة الإلكترونية وحلول الدفع الجديدة إلى تيسير الانخراط في التجارة الإلكترونية. وثالثا، تظهر بسرعة، في البلدان النامية، بما في ذلك في أقل البلدان نموا، الشركات الإلكترونية المحلية التي تقدم خدمات في التجارة الإلكترونية مصممة وفقا للطلب المحلي".

وأشار إلى أنه "في الوقت الذي تؤثر الجرائم الإلكترونية في مدى استعداد المشتري والبائع على السواء لإجراء معاملات على شبكة الإنترنت، أظهر التقرير أن سن قوانين لتيسير تحقيق الأمن والثقة في إجراء المعاملات على شبكة الإنترنت هو أمر ضروري ولكن يختلف اختلافا كبيرا من بلد إلى آخر مع وجود ثغرات كبيرة في كثير من البلدان النامية".

وكانت الندوة بدأت بكلمة لرئيسة قسم الابتكار في شعبة التكنولوجيا من أجل التنمية في الإسكوا نبال أدلبي، قالت فيها "إن المنطقة العربية قد شهدت قفزة نوعية في صياغة التشريعات السيبرانية في السنوات الأخيرة في مجال المعاملات الإلكترونية والجرائم السيبرانية، بينما ما زالت تعاني من ضعف القوانين المتعلقة بحقوق الأفراد ومنها قوانين حماية المستهلك أو حماية الخصوصية والبيانات الشخصية في الفضاء السيبراني".

وتحدثت في الندوة أيضا الباحثة المساعدة في قسم الابتكار هانيا الديماسي، حول تنسيق التشريعات السيبرانية في المنطقة العربية، فركزت على الوضع والتحديات في المنطقة. وأشارت إلى "التباين الكبير بين دول المنطقة في ما يخص التشريعات السيبرانية، وإلى أن معظم هذه الدول يفتقر لوجود تشريعات متكاملة للفضاء السيبراني، كما تعاني من بطء في اعتماد القوانين السيبرانية نتيجة تعدد الجهات المعنية بإصدارها وإقرارها".

وركزت على دور الإسكوا في تنسيق التشريعات السيبرانية في المنطقة، وقالت: "إن اهتمام الإسكوا بالتشريعات السيبرانية يعود إلى العام 2007، إذ أنها تساهم في بناء مجتمع معرفة عربي وذلك وفقاً لتوصيات القمة العالمية لمجتمع المعلومات WSIS، كما تعمل على تحفيز التكامل الإقليمي بين الدول العربية".

---

## الإسكوا تطلق تقرير اقتصاد المعلومات 2015

كلام أخبار

تعقد منظمة الإسكوا مؤتمراً صحفياً غدا الثلاثاء، في مقر الأمم المتحدة، بالعاصمة اللبنانية بيروت، لإطلاق تقرير اقتصاد المعلومات 2015 الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، والذي يحمل عنوان "إطلاق إمكانات التجارة الإلكترونية لفائدة البلدان النامية".

حيث سيعرض رئيس وحدة الاتصال ونشر الإحصاءات في شعبة الإحصاء رامي الزعتري أبرز ما جاء في التقرير، كما ستلقي هانيا الديماسي من قسم الابتكار في شعبة التكنولوجيا من أجل التنمية مداخلة حول وتنسيق التشريعات السيبرانية في المنطقة العربية وتوضح مبادرات وجهود الإسكوا في هذا الخصوص.

يعرض التقرير بإيجاز الفرص التي تتيحها التجارة الإلكترونية وأهم التحديات التي تعترضها، ويتناول مدى جهوزية 130 اقتصاداً عالمياً في ما خصّ التجارة الإلكترونية، مظهراً ازدهار هذا النوع من التجارة في البلدان النامية. كما يكشف التقرير الثغرات الكبيرة في القوانين والتشريعات السيبرانية في هذه البلدان، ويحثّ الخبراء على وضع استراتيجيات تُعنى بتطوير التجارة الإلكترونية وسنّ قوانين من شأنها زيادة الأمن وثقة المستهلك بالمعاملات الإلكترونية.

---

## «الإسكوا» تطلق تقرير «اقتصاد المعلومات 2015»

IMLebanon

أطلقت «الإسكوا» خلال ندوة اعلامية في بيت الأمم المتحدة في بيروت، أمس، تقرير «اقتصاد المعلومات 2015» الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية «الأونكتاد»، بعنوان «إطلاق إمكانات التجارة الإلكترونية لفائدة البلدان النامية».

في هذا السياق، أعلن رئيس وحدة الاتصال ونشر الإحصاءات في شعبة الإحصاء في «الإسكوا» رامي الزعتري خلال الندوة، أن «مدى التسوق عبر الإنترنت يتفاوت كثيراً بين الناس في مختلف البلدان

والمناطق. فعلى سبيل المثال، بلغت نسبة الأفراد الذين اشترى بضائع وخدمات من خلال الإنترنت 1 في المئة في تونس، و17 في المئة في قطر، و14 في المئة في الإمارات العربية، و6 في المئة في عمان، مقارنة بـ70 في المئة في المملكة المتحدة وغيرها من البلدان المتقدمة».

وقال «إن التجارة الإلكترونية العالمية تنمو وتتطور بشكل ملحوظ، إذ بلغت قيمة التجارة الإلكترونية العالمية بين المؤسسات التجارية والمستهلك 1.2 تريليون دولار. وفي حين أن هذه القيمة صغيرة جدا بالمقارنة بقيمة التجارة الإلكترونية فيما بين المؤسسات التجارية والتي تتجاوز 15 تريليون دولار، فإن هذا القطاع ينمو بوتيرة أسرع، لاسيما في آسيا وأفريقيا».

وكانت الندوة بدأت بكلمة لرئيسة قسم الابتكار في شعبة التكنولوجيا من أجل التنمية في الإسكوا نبال أدلبي، قالت فيها «إن المنطقة العربية قد شهدت قفزة نوعية في صياغة التشريعات السيبرانية في السنوات الأخيرة في مجال المعاملات الإلكترونية والجرائم السيبرانية، بينما ما زالت تعاني من ضعف القوانين المتعلقة بحقوق الأفراد ومنها قوانين حماية المستهلك أو حماية الخصوصية والبيانات الشخصية في الفضاء السيبراني». وتحدثت الباحثة المساعدة في قسم الابتكار هانيا الديماسي، حول تنسيق التشريعات السيبرانية في المنطقة العربية، فركزت على الوضع والتحديات في المنطقة.

## «الإسكوا» تطلق تقرير «اقتصاد المعلومات 2015»

المستقبل

أطلقت «الإسكوا» خلال ندوة اعلامية في بيت الأمم المتحدة في بيروت، أمس، تقرير «اقتصاد المعلومات 2015» الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية «الأونكتاد»، بعنوان «إطلاق إمكانات التجارة الإلكترونية لفائدة البلدان النامية».

في هذا السياق، أعلن رئيس وحدة الاتصال ونشر الإحصاءات في شعبة الإحصاء في «الإسكوا» رامي الزعترى خلال الندوة، أن «مدى التسوق عبر الإنترنت يتفاوت كثيرا بين الناس في مختلف البلدان والمناطق. فعلى سبيل المثال، بلغت نسبة الأفراد الذين اشترى بضائع وخدمات من خلال الإنترنت 1 في المئة في تونس، و17 في المئة في قطر، و14 في المئة في الإمارات العربية، و6 في المئة في عمان، مقارنة بـ70 في المئة في المملكة المتحدة وغيرها من البلدان المتقدمة».

وقال «إن التجارة الإلكترونية العالمية تنمو وتتطور بشكل ملحوظ، إذ بلغت قيمة التجارة الإلكترونية العالمية بين المؤسسات التجارية والمستهلك 1.2 تريليون دولار. وفي حين أن هذه القيمة صغيرة جدا بالمقارنة بقيمة التجارة الإلكترونية فيما بين المؤسسات التجارية والتي تتجاوز 15 تريليون دولار، فإن هذا القطاع ينمو بوتيرة أسرع، لاسيما في آسيا وأفريقيا».

وكانت الندوة بدأت بكلمة لرئيسة قسم الابتكار في شعبة التكنولوجيا من أجل التنمية في الإسكوا نبال أدلبي، قالت فيها «إن المنطقة العربية قد شهدت قفزة نوعية في صياغة التشريعات السيبرانية في السنوات الأخيرة في مجال المعاملات الإلكترونية والجرائم السيبرانية، بينما ما زالت تعاني من ضعف القوانين المتعلقة بحقوق الأفراد ومنها قوانين حماية المستهلك أو حماية الخصوصية والبيانات الشخصية في الفضاء السيبراني». وتحدثت الباحثة المساعدة في قسم الابتكار هانيا الديماسي، حول تنسيق التشريعات السيبرانية في المنطقة العربية، فركزت على الوضع والتحديات في المنطقة.

## «الإسكوا» تطلق تقرير «الأونكتاد» حول التجارة الإلكترونية لبنان في المرتبة السابعة والتنسيق لمكافحة الجرائم الإلكترونية

صحيفة الديار

هاجر كنيعو

يشهد الإقتصاد العالمي تحولات جذرية مع توجهه شيئاً فشيئاً نحو الإقتصاد الرقمي في ظل الطفرة التكنولوجية والمعلوماتية. ورغم أن التجارة الإلكترونية العالمية بدأت تتوسع وتتطور في البلدان المتقدمة، إلا أن البلدان النامية لا تزال تفتقر إلى البيئة المشجعة والحاضنة للتجارة الإلكترونية مع غياب البنية التشريعية من جهة، وفقدان الأمن والثقة من جهة أخرى. هذا التباين شكل محور إهتمام المؤتمر الذي عقده الإسكوا في بيت الأمم المتحدة أمس، لإطلاق تقرير إقتصاد المعلومات الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية «الأونكتاد»، تحت عنوان «إطلاق إمكانات التجارة الإلكترونية لفائدة البلدان النامية».

ويظهر تقرير الأونكتاد نتائج إيجابية في زيادة فرص إنخراط البلدان النامية في التجارة الإلكترونية لاسيما مع إنتشار إستخدام الهواتف المحمولة والشبكات الإجتماعية في عمليات البيع والشراء إلى جانب ظهور الشركات الإلكترونية المحلية التي تقدم الخدمات في التجارة الإلكترونية. ويُتوقع وفقاً لتقرير أن يبلغ نصيب الإقتصادات النامية والإقتصادات الإنتقالية قرابة 40% من التجارة الإلكترونية العالمية بين المؤسسة التجارية والمستهلك بحلول العام 2018، في حين من المقرر أن يتراجع نصيب البلدان المتقدمة من أكثر من 70 في المئة إلى نحو 60 في المئة. أما عن نصيب الشرق الأوسط وأفريقيا، فمن المتوقع أن يحقق ارتفاعاً طفيفاً من 2.2 في المئة إلى 2.5 في المئة وذلك في الفترة الممتد بين عامي 2013 و2018.

- رامي الزعترى -

وفي هذا السياق، أوضح رئيس وحدة الإتصال ونشر الإحصاءات في شعبة الإحصاء في الإسكوا رامي الزعترى أن «مؤشر التجارة الإلكترونية E-commerce index بين المؤسسة التجارية والمستهلك يستند إلى بيانات عن مدى إستعمال الإنترنت وبطاقات الإئتمان وخدمات التسليم البريدي». ولبنان قد إحتمل



المرتبة السابعة من البلدان العشرة الأولى على مؤشر الأونكتاد في منطقة آسيا في العام 2014 بحسب ما أكد الزعتري لـ «الديار» «متفوقاً بذلك على الصين والإمارات العربية المتحدة وإيران، وتفوق على الإمارات العربية المتحدة (48.7) ومصر (47.9) وقطر (45) و7 دول عربية أخرى في ما يتعلق بمؤشر الأونكتاد للدول العربية، لذلك لا بد من إدراج لبنان في مجال التجارة الإلكترونية نظراً للمردود الكبير الممكن تحقيقه، وتسخيرها في ما بعد لأغراض التنمية المستدامة».

من جهة أخرى، يظهر التقرير أن نصيب مستعملي الإنترنت في لبنان القائمين بالشراء عبر الإنترنت بلغ 10% خلال أعوام 2012-2013، في حين ترتفع هذه النسبة إلى ما يقارب 45% في مجال الشراء عبر الشبكات الاجتماعية.

- غياب البنية التشريعية التنظيمية -

في الوقت الذي تؤثر فيه أوجه القلق المتزايدة بشأن الجرائم الإلكترونية في مدى إستعداد المشتريين والبائعين على السواء لإجراء معاملات على شبكة الإنترنت، كشفت هانيا الديماسي من قسم الابتكار في شعبة التكنولوجيا في الإسكوا عن تباين كبير بين البلدان العربية في سن القوانين والتشريعات السيبرانية التي تحمي من خطر الجرائم الإلكترونية.

وخلص تقرير الأونكتاد إلى أنه رغم إنتشار قوانين مكافحة الجرائم الإلكترونية، حيث سن تشريعات من هذا القبيل في العام الفائت 117 بلداً من بينها 82 بلداً من الإقتصادات النامية ، بالمقابل فإن أكثر من 30 بلداً لم يعتمد اي تشريعات لمكافحة الجرائم الإلكترونية. ولكن أين لبنان من هذه التشريعات؟

أعربت الديماسي في حديث لـ«الديار» عن أسفها لغياب البنية التشريعية في لبنان للتصدي بفعالية للجرائم الإلكترونية « في حين وقعت معظم الدول العربية على قوانين خاصة مثل : قانون التجارة الإلكترونية، قانون المعاملات الإلكترونية وقانون التوقيع الإلكتروني، يبقى لبنان في منأى عن هذه القوانين مكتفياً بمسودة قانون بمقابل إصداره عام 2006 قوانين الجريمة الإلكترونية».

تجدر الإشارة إلى أن الجرائم الإلكترونية تتراوح بين الجرائم غير النقدية مثل توزيع الفيروسات على شبكات الحواسيب أو سرقة المعلومات التجارية السرية وأرقام بطاقات الائتمان.

رغم أهمية ثقة المستهلك في التجارة الإلكترونية بين المؤسسة التجارية والمستهلك، فإن كثيراً من الإقتصادات النامية لا يزال يفتقر إلى قوانين تكفل حماية المستهلكين على شبكة الإنترنت من جهة ، وحماية البيانات الشخصية من جهة أخرى. ولبنان هو واحد من هذه البلدان التي لديها فقط مشاريع تشريعات لقوانين حماية المستهلك وفق ما قال الزعتري لـ«الديار»، لافتاً إلى أن التوافق وإمكانية التطبيق المتبادل بين النظم القانونية المختلفة هما أمران لا بد منهما لتيسير التجارة الإلكترونية عبر الحدود.

واضاف: «في لبنان تم إعتقاد حلول مختلفة جرى تكييفها لتيسير التجارة عبر الهواتف المجزة، وتيسير دفع مشتريات التجارة الإلكترونية بإستخدام الهواتف المحمولة MOBILE PAYMENT، إلا أنه بالمقابل لا

يتمتع بإمكانية الوصول إلى الأسواق ومنصات التجارة الإلكترونية الرئيسية»، منوهاً بجهود القطاع الخاص في هذا المجال رغم المعوقات في الضوابط والتشريع.

وفي سؤال عن مدى جاهزية لبنان في الإنخراط بالتجارة الإلكترونية لاسيما في ظل تنامي ظاهرة تمويل الإرهاب، إستبعد الزعتري حدوث مثل هذا الأمر « فلا خوف على صعيد المعاملات المصرفية وتحويل الأموال نظراً لسياسة الرشيدة المتبعة من قبل حاكم مصرف لبنان»، مشيراً إلى أن النظام المالي في لبنان وخدماته المصرفية المتطورة يساعدان على تفعيل التجارة الإلكترونية مقارنة مع دول أخرى لا تتوفر فيها حتى الآن البطاقات الائتمانية.

وفي الختام، قدمت الديماسي شرحاً مفصلاً عن تحديات القوانين السيبرانية في المنطقة العربية، وعن إطلاق إمكانات التجارة الإلكترونية في هذه البلدان عبر تطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والبيئة القانونية والتنظيمية إلى جانب التعاون الإقليمي بين الدول العربية.

---

## Arab world lags behind Western states in e-commerce

The Daily Star

The Arab world is far behind China and Western countries in terms of online shopping and E-commerce, according to a United Nations Conference on Trade and Development report issued Tuesday.

“Internet shopping ranges considerably between peoples in different countries and regions. For example, individuals who purchased goods and services online in Tunisia were 1 percent of the population, 17 percent in Qatar, 14 percent in the UAE and 6 percent in Oman. This compared to 70 percent in the United Kingdom and other developed nations,” Rami Zaatari, the head of the statistics department at ESCWA, said during a news conference to present the Information Economy Report 2015.

But Zaatari noted that the share of online commerce and trade in the developing countries has been rising steadily over the past few years.

He added that the size of e-commerce between consumers and companies around the world reached \$1.2 trillion in 2014.

“But this figure is still very low compared to e-commerce among commercial institutions which reached over \$15 trillion. This sector is growing very fast, especially in in Asia and Africa,” Zaatari explained.

The report said that among the positive implications of e-commerce is access to a global value chain, access to market, higher productivity, more competition and greater consumer choice and job creation.

But the report warned that e-commerce also has negative side effects.

It said the negative implications could include the following risks: fraud and cost adaptation, crowding out, losing tax revenues, job losses and widening divides.

As for business to consumer e-commerce in the Arab world, Bahrain came on top, followed by Lebanon, the UAE, Egypt, Qatar, Tunisia, Morocco, Oman, Syria, Jordan, Iraq and Sudan.

The report said China was the biggest business to consumer spending, followed by the United States, Japan, Germany, United Kingdom, Russia, South Korea, France, Brazil and Canada.

The total annual spending by these countries was over \$1.6 trillion.

As far as business to business is concerned, total spending in this sector reached \$15 trillion.

As for individual share online purchasing share, United Kingdom came on top, followed by Denmark, Australia, Germany and Luxembourg.

The report urged experts to hammer out a new strategy for e-commerce in the future in order to develop this sector.

It added that the countries need to come up with new legislation to regulate e-commerce in a bid to improve the security of online transactions and encourage consumers to use the Internet more for commercial purposes.

---

## **Arab world lags behind Western states in e-commerce**

Zawya

The Arab world is far behind China and Western countries in terms of online shopping and E-commerce, according to a United Nations Conference on Trade and Development report issued Tuesday.

“Internet shopping ranges considerably between peoples in different countries and regions. For example, individuals who purchased goods and services online in Tunisia were 1 percent of the population, 17 percent in Qatar, 14 percent in the UAE and 6 percent in Oman. This compared to 70 percent in the United Kingdom and other developed nations,” Rami Zaatari, the head of the statistics department at ESCWA, said during a news conference to present the Information Economy Report 2015.

But Zaatari noted that the share of online commerce and trade in the developing countries has been rising steadily over the past few years.

He added that the size of e-commerce between consumers and companies around the world reached \$1.2 trillion in 2014.

“But this figure is still very low compared to e-commerce among commercial institutions which reached over \$15 trillion. This sector is growing very fast, especially in in Asia and Africa,” Zaatari explained.

The report said that among the positive implications of e-commerce is access to a global value chain, access to market, higher productivity, more competition and greater consumer choice and job creation.

But the report warned that e-commerce also has negative side effects.

It said the negative implications could include the following risks: fraud and cost adaptation, crowding out, losing tax revenues, job losses and widening divides.

As for business to consumer e-commerce in the Arab world, Bahrain came on top, followed by Lebanon, the UAE, Egypt, Qatar, Tunisia, Morocco, Oman, Syria, Jordan, Iraq and Sudan.

The report said China was the biggest business to consumer spending, followed by the United States, Japan, Germany, United Kingdom, Russia, South Korea, France, Brazil and Canada.

The total annual spending by these countries was over \$1.6 trillion.

As far as business to business is concerned, total spending in this sector reached \$15 trillion.

As for individual share online purchasing share, United Kingdom came on top, followed by Denmark, Australia, Germany and Luxembourg.

The report urged experts to hammer out a new strategy for e-commerce in the future in order to develop this sector.

It added that the countries need to come up with new legislation to regulate e-commerce in a bid to improve the security of online transactions and encourage consumers to use the Internet more for commercial purposes.